



Munich Personal RePEc Archive

Impacts of Tribal and Economic Factors on Civil Conflict between North and South Sudan

Mohamed, Issam A.W.

Department of Economics, Al Neelain University, Khartoum,
Sudan

2010

Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/31811/>
MPRA Paper No. 31811, posted 24. June 2011 / 09:51

Impacts of Tribal and Economic Factors on Civil Conflict between North and South Sudan

Professor Dr. Issam A.W. Mohamed¹

Contents

1. Abstract.....	1
2. مقدمة.....	2
3. النشاط الاقتصادي لبعض قبائل التماس.....	3
3.1. الهبانية.....	3
3.2. الرزاقات.....	2
3.3. قبائل النوبة.....	2
3.4. المسيرية.....	2
4. السياسات الاقتصادية للدول تجاه مناطق التماس.....	3
4.1. أثر الانفصال علي التداخل الاقتصادي والتحديات المستقبلية.....	4
4.2. رؤية مستقبلية.....	4
5. الخاتمة.....	5
6. المراجع.....	6

1. Abstract

The crisis of Greater Darfur Region of Sudan extends to other regions as the South Sudan prepares for secession next July 2011. In the past eight years Sudan's crisis in Darfur was amplified by global news media all over the world. Civil conflict erupted, developed into armed rebellions and open uncontrolled war that enveloped the whole region. The current inflamed undecided and unmarked future borders between the south and north are also facing growing tensions. In this current paper we present some information on what we see as the seeds of conflicts with complicated tribal structures in both sides and expected disputes on land, borders and resources.

2. مقدمة

يمثل خط تماس المناطق الفاصلة بين شمال وجنوب السودان حاجزا وهمياً بين قبائل ذات أصول عربية شمالاً وأخرى ذات أصول زنجية جنوباً. ويمتد من إثيوبيا شرقاً إلى تشد وإفريقيا الوسطى غرباً وتشكل المساحة الحدودية لمناطق التماس حوالي 2000 كلم². وتتميز مناطق التماس بالتداخل البيئي والطبيعي والاثني والاقتصادي فهناك العديد من الجبال والغايات والأراضي والمراعي والمسطحات المائية المشتركة، وبناء علي ذلك فإن مناطق التماس تشكل مجالا حيويًا للشمال والجنوب علي السواء. بما تحتويه من مواقع إستراتيجية – حفرة النحاس، أبيي – واختزانها لثروات وموارد طبيعية هائلة، مما جعلها محط أطماع داخلية وخارجية وأصبحت في عاصفة الاستقطابات السياسية المحلية وحتى الإقليمية والدولية.

أثرت تطورات الأحداث في السودان والمرتبطة بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل 2005م علي طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مناطق التماس خاصة بعد أن أفضى حق تقرير المصير إلي انفصال جنوب البلاد باعتبار أن هذه المناطق كانت جزءاً من النزاع التاريخي والمتمحور بصورة رئيسية حول الموارد الطبيعية (الأرض، المياه، النفط). ذلك يؤدي إلي تنامي وتزايد معدلات الطلب علي الموارد في مناطق التماس فالمعروف أن تزايد الطلب علي الموارد تتحكم فيه إلي درجة ملحوظة الزيادة المطردة في أعداد السكان. ومن الطبيعي أن يؤدي الانفصال إلي تراجع العديد من سكان القبائل الشمالية من مناطق الجنوب وبالتالي سوف تزداد أعداد السكان في الرقعة الجغرافية الواقعة شمال الحدود من الدولة الجنوبية مما يؤدي إلي تزايد الاحتياجات

¹ Professor of Economics, Alneelain University, Khartoum-Sudan. P.O. Box 12910-11111.
issamawmohamed@hotmail.com

الضرورية والأساسية لحياة مواطني تلك المناطق . الأمر الذي يتطلب استغلال أكبر للموارد المتاحة وبالتالي تتعدد الأنشطة الاقتصادية الهادفة لاستغلال الموارد بصورة شرعية وغير شرعية مما يخلق تداخلات اقتصادية يبين المكونات الاثنية والقبلية في هذه المناطق .

تستقرى هذه الورقة تتبع تأثير انفصال الجنوب علي اقتصاديات مجتمعات مناطق التماس من خلال افتراضى أساسى مؤاده أن انفصال الجنوب سوف يؤدي إلي زيادة الطلب علي الموارد والمصحوب بتوسع للنشاط الاقتصادي في مناطق التماس بدولة الشمال . مما يتطلب وجود إدارة راشدة قادرة علي التحكم في كيفية استغلال وتوظيف وتوزيع عادل للموارد ولحدوث نوعاً من التداخل الاقتصادي الفعال حتى لا تبرز مظالم مجتمعة تشكل بؤر نزاعية جديدة. ولتلمس الفرضية السابقة تركز الدراسة علي ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في طبيعة النشاط الاقتصادي لبعض قبائل التماس ، السياسات الاقتصادية الحالية للدولة تجاه مناطق التماس وأثر الانفصال علي التداخل الاقتصادي والتحديات المستقبلية .

3. النشاط الاقتصادي لبعض قبائل التماس

يري المختصون في التاريخ والأنثروبولوجيا الاقتصادية أن الماشية والأغنام وغيرها هي محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية لقبائل التماس وأن كافة الأنشطة تدور حول الرعاية والاهتمام بتلك الحيوانات بل أن الهجرت الموسمية في فصول الجفاف تتم من أجل الثروة الحيوانية للحفاظ عليها لأنها تمثل رمزاً للثروة . وعلي أية حال فإن النشاط الاقتصادي للعديد من قبائل التماس بتنوع طبقاً لتنوع فروع هذه القبائل ، حيث نجد اقتصاداً مختلطاً زراعي ورعوي لدي بعض القبائل العربية والنوبوية المختلفة . ويمكن إبراز النشاط الاقتصادي وتسمية بعض قبائل التماس علي النحو التالي :

3.1. الهبانية

تطل ديار الهبانية علي الجزء الشمالي الغربي من ولاية غرب بحر الغزال، وينقسمون إلي الكارة والسوط ويقطنون شمال بحر العرب ومركزهم الكلكلة أو إبرام حالياً⁽¹⁾ وتقع أغلب مناطق الهبانية في حزام السافانا بين خطي 10 و 12 درجة وتكثر بها الأمطار وبها غابات كثيفة غنية بالأشجار والوديان والأنهر ببحر العرب وبحر أدا وبحر أمبلاشا وبحيرة كندي ورهد أبو صلعة العظيم⁽²⁾ . ويعتمد الهبانية في نشاطهم الاقتصادي ومعاشهم علي تربية الأبقار والضأن كثروة رئيسية وبجانب تربية الماشية يحترف بعض الهبانية الزراعة المطرية وهناك من يوليه اهتماماً كبيراً خاصة في مناطق السنطة والضييف وقليزات وقوز دنقو والشراب ويزرعون الفول السوداني والسمسم والذرة والدخن والصبغ العربي⁽³⁾ . ونجد في ديار الهبانية حفرة النحاس المشهورة بمعادنها القيمة كالنحاس واليورانيوم وغيرها بالإضافة إلي البترول عند قوز ساسلقو .

3.2. الرزيقات

هم قبائلهارة بجنوب دارفور يحدهم جنوباً بحر العرب وشرقاً دار الحمر وشمالاً البيقو والداجو وغرباً الهبانية ، وهم ثلاثة عمائر أو بدونات الماهرية والنوابية والمحاميد ولكل منها فروع⁽⁴⁾ . وتمتد حدود دار الرزيقات خمسة عشر ميلاً جنوب بحر العرب عند منطقة سفاها ، ويتحركون جنوباً إلي ما بعد خط 10 درجة حيث يكثر المرعي والماء⁽⁵⁾ . أما النشاط الاقتصادي للرزيقات فهو يتراوح ما بين الرعي والزراعة والتجارة حيث يقومون بتربية الماشية من الجمال والأبقار والأغنام ولهم وديان ومراعي وأراضي زراعية كما يقومون بتربية الخيول العربية الأصلية وقد قاموا بتهجينها وتوليدها من السلالات الحرة المستوردة ويصدر منها إلي خارج السودان⁽⁶⁾ . كما يهتم بعض الرزيقات بالنشاط الزراعي خاصة الذرة والمحصولات النقدية كالفول السوداني والسمسم والبطيخ والصبغ العربي .

3.3. قبائل النوبة

هم عبارة عن مجموعات كبيرة من القبائل تسكن الأراضي الجبلية في المنطقة الواقعة بين خطوط الطول 28 و32,5 درجة شرقاً وخطوط العرض 10 و 12,5 درجة شمالاً⁽⁷⁾ ويبلغ عدد قبائل النوبة حوالي خمسين قبيلة مثل الحورو ، والأثورو ، والنيمانج ، الأجانج ، الكواليب ، كرنقو وغيرها⁽⁸⁾ ، ويرى محمد سليمان أن مصطلح النوبة يطلق علي حوالي 1 – 1,5 مليون مواطن غير عربي من المجموعات السكانية الأصلية في منطقة جبال النوبة⁽⁹⁾ . وعند قبائل النوبة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة والرعي وهي أهم سبل كسب العيش في المنطقة ، كما أنهم يمارسون نشاطات إنتاجية تشمل العناية بالحيوان والصيد ، وتعتبر الزراعة التقليدية عماد اقتصادهم وهي واسعة الانتشار بين مجموعات النوبة حيث تزرع محاصيل مختلفة مثل الذرة ، السمسم ، الصمغ العربي ، الدخن⁽¹⁰⁾ ، وقد استحدثت في العقود الماضية نظم إنتاجية بدعم مباشر من المؤسسات التنموية والبنك الدولي وأحدثت تحولاً كبيراً في العمليات الزراعية ثم كانت التوسعات الهائلة في مشاريع الزراعة الآلية .

3.4. المسيرية

يذهب المسيرية إلي أن جدهم أنجب ولدين أحمد الأحمر وهو جد المسيرية الحمر ومحمد الأزرق وهو جد المسيرية الزرق وينقسم المسيرية الحمر إلي قسمين كبيرين هما الفلايتة والعجايرة وتنقسم كل مجموعة من هاتين

إلى خمس عموديات⁽¹¹⁾ وتحد دار المسرية من الجنوب بحر العرب والجزء الشمالي لولاية بحر الغزال والجزء الشمالي الغربي لولاية الوحدة عند أبي تتم وهجليج وليك أبييض. ومساحة دار المسيرية حوالي 67224 كم².⁽¹²⁾ ومن الناحية الاقتصادية تهتم المسيرية بتربية الماشية بكميات ضخمة ، ويعتبر 75% من أفراد قبيلة المسيرية من رعاة الأبقار والإبل والضأن وهم رحل، ويتمثل اقتصاد القبيلة في الأعداد الكبيرة من الماشية والإبل والأغنام بالإضافة إلى الخيول المحسنة⁽¹³⁾. وللمسيرية ارتباط وثيق ببحر العرب الذي يقع على خط 10 درجة . حيث نجده في الصيف بماشيتهم حول بحر العرب وأحياناً يتوغلون داخل ولاية شمال بحر الغزال وأيضاً في الجزء الشمالي الغربي من ولاية الوحدة. وهناك بعض من المسرية فضل الاستقرار في مدنهم وقراهم وزاولوا حرفة الزراعة ، بالإضافة إلي ذلك فقد اكتشف البترول في دار المسوية بكميات كبيرة وأيضاً خام الحديد في جبل أبي تولو الذي لم يستغل حتى الوقت الراهن .

خامساً : الأنقسنا :

يتواجد أفراد قبيلة الأنقسنا في مناطق النيل الأزرق وينقسمون إلى عدة فروع منها السودا ، بدلي ، قبانيت ، كركر ، مفعة ، بال دمل ، وللأنقسنا لغتهم الخاصة بهم مكونة من عدة مجموعات⁽¹⁴⁾ ويتراوح النشاط الاقتصادي للأنقسنا ما بين الزراعة والرعي والتعدين ، حيث تمارس بعض المجموعات النشاط التعدين في مجال الذهب بصورة بدائية وهناك بعض الشركات الاستثمارية التي تعمل في تعدين الذهب والكروم . عموماً يمكن القول أن هنالك اختلافاً في المستوى الاقتصادي البدائي بن قبائل التماس نتيجة لاختلاف الأنماط السلوكية والعادات والتقاليد . حيث يعيش أغلب سكان هذه القبائل في إطار اقتصاد معيشي يقوم على الاستغلال المتوازن للموارد الطبيعية المتاحة ، ولكن ظهور العديد من العوامل السياسية والاقتصادية أدت إلى توسيع المنافسة على الموارد بين المجموعات القبلية.

4. السياسات الاقتصادية للدول تجاه مناطق التماس

أدت حالة الحروب المستمرة في مناطق قبائل التماس إلى ظهور التهديدات الاقتصادية حتى صار اهتمام الرعاة والمزارعين موجهاً للمحافظة على مقومات بقائهم أكثر من الإنتاج للسوق ، وفي المقابل لم تكن هناك سياسات اقتصادية تنموية واضحة المعالم تجاه مناطق قبائل التماس منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن ، فهناك قصور في السياسات الاقتصادية الحكومية الهادفة إلى تحقيق الرفاهية وتقديم الخدمات الضرورية وبالتالي غابت في أغلب الأحوال العلاقة التبادلية ما بين الدولة والمجتمع .

حافظت حكومات ما بعد الاستقلال على البنيان الاقتصادي والموروث من الإدارة الاستعمارية في تلك المناطق والذي يعتمد أساساً على مشاريع الزراعة المروية مع إهمال للقطاعات الأخرى⁽¹⁵⁾ ، فلم تختلف الحكومات الوطنية المتعاقبة في سياستها الاقتصادية والإيمانية تجاه مناطق التماس وكانت محصلة هذه السياسات هو دخول هذه المناطق في أتون الصراع المسلح مما أضعف الإمكانيات الاقتصادية للمواطنين وارتفعت وتيرة الاستقطابات السياسية بين قبائل التماس . علي أن غياب الدولة التدريجي في مناطق التماس أحدث العديد من المشكلات الاقتصادية والتنموية حتى صارت مناطق التماس تشكل هامش تنموي وفقير وجوع وأمية طاحنة ، لا وجود للمدارس أو البنية التحتية أو المراكز العلاجية إلا من أضعف الإيمان كما تنعدم في التماس المواصلات والاتصالات . ففي فصل الخريف تنعدم أي مظاهر توحى بوجود الدولة حيث يتحرك المسافرون بطرق بدائية كالواب والترانترات في أغلب الأحيان سيراً علي الأقدام⁽¹⁶⁾ . لقد ظلت مناطق التماس تعيش حالة من التردى الاقتصادي والتنموي والدمار البشري طيلة فترة الحرب الأهلية . وعلي سبيل المثال تقدم مناطق النوبة نموذجاً واضحاً للاختلالات التنموية، فعند قيام ثورة الإنقاذ في يونيو 1989م كانت الحرب قد تمددت وشملت أجزاء كبيرة من المنطقة وتأثرت عمليات التنمية الضعيفة وتوقفت تماماً خلال فترة قليلة 510 مشروعاً عن العمل وحدث تدميراً كاملاً للبنية الاقتصادية التحتية ، وقد تضرر بشكل مباشر نصف مليون شخص ، وبلغ عدد القتلى من مليشيات الحكومة ما يزيد علي 4,000 مجند و 400 مفقود ونزح حوالي 350 ألف شخص . كما توقف عن العمل تماماً 853 مشروعاً زراعياً مع فقدان 71 ألف رأس من الأبقار ونحو 99 ألف من الأغنام⁽¹⁷⁾ .

علي الرغم من أن نمط الإنتاج الرعوي هو السائد بين أغلب مجتمعات قبائل التماس إلا أن هناك صعوبة بالغة التعقيد في سبيل تحديد وضعيته التاريخية وملامحه الهيكلية ، وبالتالي تظهر العديد من الصعوبات العملية التي تتعلق بوضع السياسات العلمية والعملية الاقتصادية والتنموية التي تهدف إلي تحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية المجتمعية والحكومية علي حد سواء . فسياسة التحرير الاقتصادي التي تبنتها الدولة في التسعينات وحتى الوقت الحالي لم تحدث تطورات اقتصادية إيجابية بالنسبة لقبائل التماس فالقطاع الخاص الذي منحته الحكومة تسهيلات واسعة فقد تركز استثماراته في مناطق الوسط حيث تتوفر الخدمات الأساسية والتي تساعد علي تحقيق قوياً أعلي من الأرباح ، أن سياسة التحرير الاقتصادي لا تلغي دور الدولة تجاه مناطق التماس ولا يتعارض ذلك مع دورها ، فمن مسؤولية الدولة أن توفر الاحتياجات الأساسية لمجتمعات مناطق التماس مع إتاحة حرية الاستثمارات في المجالات المختلفة دون التركيز علي البترول فقط ، بالإضافة إلي رفع القيود عن النشاط

الاقتصادي وتوفير الطمأنينة للسياسات الاقتصادية التي تشجع القطاع الخاص في هذه المناطق لجلب أدواراً إيجابية تنموية وخدمية . ونخلص إلي أن المشكلات والتحديات التي تواجه عملية إحداث تحولات اقتصادية عميقة في مناطق قبائل تتمثل في غياب السياسات الاقتصادية العلمية والعملية من قبل الحكومات الوطنية التي تعاقبت علي سدة الحكم منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن ، بالإضافة لتوسع معدلات دمار البني التحتية والمشروعات التنموية بسبب تراكم وتوسع دائرة الحرب الأهلية والنزاعات القبلية في هذه المناطق ، فضلاً عن غياب الهياكل التي يمكن من خلالها تحقيق مستويات من المشاركة المجتمعية – المجتمع المدني ، والقطاع الخاص مع توفر عدة حواجز قانونية ومؤسسية . تعيق عملية توظيف الموارد المادية والطبيعية والبشرية التي تزخر بها هذه المناطق . هذه العوامل مجتمعة والتي أسهمت في إبطاء عمليات التطور الاقتصادي لقبائل التماس سوف تزداد تعقيدا في حالة حدوث انفصال الجنوب والذي يشكل مجالا حيويًا للنشاط الاقتصادي لتلك المجموعات القبلية .

4.1. أثر الانفصال علي التداخل الاقتصادي والتحديات المستقبلية

من واقع التعايش البيئي والاقتصادي بين المجموعات السكانية المتعددة القبائل والجنور والمتباينة في النهج المعيشي والاقتصادي في مناطق التماس وفي ظل وجود مؤثرات خارجية فإن ذلك قد قاد تاريخيا لأحداث اضطراب وتجاذب مع محاولات إثبات الوجود بين المكونات الأثنية المختلفة في هذه المناطق ، أن النزاعات القبلية الأفقية ألتى دارت بين العديد من القبائل المتجاورة بجانب النزاعات القبلية الرأسية بين فخذ وبطن القبيلة الواحدة يمكن إرجاعها ألي الزيادة الكبيرة والمطرده في أعداد الماشية بجانب النمو السكاني الكبير والتدهور البيئي وتوسع الزراعات ونقص استخدامات المياه (18) بالإضافة لذلك فإن بعض قبائل التماس وفي إطار سعيها للسيطرة علي الموارد دخلت في دائرة الاستقطاب السياسية وأصبحت هناك علاقات اقتصادية وسياسية بين تلك القبائل وبعض القوى السياسية المختلفة بالشمال والجنوب حاكمة ومعارضة وترتب علي ذلك ظهور الأجندة القبلية المدعومة بمراكز قوى سياسية مما ساعد في تفشي النزاعات بين الرعاة والمزارعين بسبب انتشار السلاح والدعم الخفي الذي تجده التكوينات القبلية وبصورة خاصة من شريكي الحكم (المؤتمر الوطني ، الحركة الشعبية) (19) . واستمرارية الدعم السياسي المعطن والخفي وبأشكاله المختلفة للعديد من قبائل التماس من قبل شريكي الحكم (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) وفي ظل اتجاه الدولة السودانية الموحدة نحو الانفصال خلق الكثير من التحديات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية لقبائل التماس لأنها الأكثر تأثراً بتبعات وتراكمات عملية الانفصال . أن انفصال الجنوب سوف يخلق حالة من التناقضات بين المكونات القبلية للتماس من الناحية الاقتصادية فالمجموعات التي تعتمد علي تربية الحيوان والرعي تتطلب حسب الممارسة العملية مساحات واسعة ومفتوحة وقد ظل المجال الحيوي لتلك القبائل هو الجنوب في مناطق بحر العرب وغيرها تشكل تلك المساحات المفتوحة والتي سوف تصبح مفقودة في حالة الانفصال مما يؤدي ألي تراجع الثروات الحيوانية ألي المناطق الزراعية ، وفي المقابل نجد أن متطلبات الإنتاج الزراعي تعتمد وبدرجة كبيرة علي تقييد حركة الثروة الحيوانية في مناطق الزراعة وبالتالي سوف تبرز هذه المعادلة الجديدة في إطار النشاط الاجتماعي والاقتصادي والتي قد تسهم في نشوء نزاعات داخلية بين التكوينات القبلية للتماس (20)

لا تتوقف الآثار الاقتصادية للانفصال عند النزاعات القبلية حول الموارد فقط وإنما يؤدي ألي ظهور نشاطات اقتصادية جديدة ، فالانفصال سوف يؤدي ألي نشوء نشاط اقتصادي غير شرعي ينتج عنه ما يعرف باقتصاديات الغابة أو قد يظهر في شكل اقتصاديات مراكز تجارية محصنة خاصة في مناطق إنتاج النفط وفي المناطق الغنية بالمعادن – حفرة النحاس . وهناك إمكانية لتنشيط تجارة الأسلحة في مناطق التماس ، بالإضافة ألي ذلك فإن هذه المناطق سوف تطالها تجارة التهريب والتي سوف تصبح واحدة من الأنشطة الاقتصادية الهامة لقبائل التماس . وعليه يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الأسود الذي ينشأ أثناء مرحلة استمرار النزاع المسلح يصبح عميق الجذور بحيث يستمر حتى بعد انتهاء القتال ، بل انه كثيرا ما يصبح متوطنا بعد انتهاء الحرب لأن التفكير الانتهازي يقف حائلا في طريق النهج طويل الأجل ، ويزداد تقافما بسبب انتشار الفساد . وبناء علي ما سبق فإن اقتصاد الظل والذي سيتوسع في مناخ الانفصال عادة ما يحرم الدولة مصادر عديدة من الدخل نتيجة لتحول الأموال والمهارات الشحيحة في مناطق التماس بعيدا عن الاستثمارات المنتجة .

4.2. رؤية مستقبلية

الاتجاه نحو خلق نموذج جديد يتكيف مع متطلبات ما بعد الانفصال من الناحية الاقتصادية لايد أن يضع في الاعتبار الفهم العميق لديناميت العلاقات المتداخلة بين الرعاة والمزارعين في مجتمعات مناطق التماس ، بالإضافة ألي تتبع الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية المتغيرة والتي يمكن أن تقود ألي تكريس علاقات تداخلية سلمية بين قبائل التماس المختلفة ، أن الخطوة الأولى في أعمال رؤية اقتصادية جديدة بين المكونات القبلية في مناطق التماس تبنى علي أساس تعزيز المشاركة بين الإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ، ومن ثم تكوين شبكة أوسع تضم ممثلين للقطاع الحكومي والقطاع الخاص لأن هذين القطاعين سيكون لهما دور رئيسي في نجاح أي جهود للمشاركة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

والاجتماعي لهذه المناطق ، فالمشاركة بين أصحاب المشاريع الاقتصادية والتنموية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية الحكومية لازمة لرفع مستويات المعيشة والحد من الفقر عن طريق توليد إيرادات كبيرة وإقامة مشاريع وخلق فرص عمل وفتح طريق جديد وتوفير الماء والكهرباء (21) . فالقطاع الخاص يمكن أن يساعد في تخفيف الصدمات الاقتصادية والاجتماعية للانفصال في هذه المناطق بالعديد من الوسائل فمثلا يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بخلق الوظائف مما يؤدي اجتماعيا واقتصاديا ألي إعادة استيعاب الأهالي الذين سوف يتضرروا من الانفصال ، كم أن القطاع الخاص يستطيع أن ينهض بمهمة لا تقل أهمية وهي إعادة بناء المؤسسات وثقافة الأعمال اللازمة للحفاظ علي السلام .

الانفصال قد يكون واحدا من الأوضاع المناسبة لإعادة التفكير وإصلاح دور الدولة في مناطق التماس عن طريق إزالتها للعوائق والمخاطر المهددة للإنتاج وذلك بإطلاق رأس المال المادي والمالي والبشري والاجتماعي من أجل أداء المهام العامة أداء أفضل في مجالات التعليم والصحة والبنيات التحتية الأساسية. الطرق والكباري والأمن وإدارة الاقتصاد بدلا من السيطرة علي عن طريق التنظيم المتمم بالكفاءة والفاعلية للأسواق والاستثمار في الموارد البشرية والمؤسسية اللازمة لتحسين الإنتاجية وفي نفس الوقت لا بد أن تعمل الدولة علي إقامة مؤسسات الحكم الراشد المتمثلة في القانون والعدالة . ولإنزال هذه الرؤى والأفكار علي أرض الواقع والهادفة إلى تحقيق طفرات اقتصادية تستوعب مرحلة التحول في مناطق التماس الناتجة من انفصال جنوب السودان توصى الورقة بالتالي :

1. أن تدرك القيادات المجتمعة في مناطق التماس الأهلية والسياسية والفكرية أهمية الترابط الوثيق بين الاستقرار الأمني والسياسي وبين الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .
2. لا بد من خلق نوع من التكامل الاقتصادي يستند علي تبادل المصالح الاقتصادية بين المجموعات الرعوية والزراعية في مناطق التماس مع العمل علي تغيير الثقافة السائدة ألتى لا تستجيب ألي جهود التكامل وهذه ليست بالمهمة السهلة وتحتاج ألي مجهودات مضمينة .
3. التفكير الجدي في إقامة هيكل جديد قادر علي تسخير قدرات دوائر الأعمال لتكون في خدمة مرحلة التحول هذه عبر توفير التدريب اللازم والخطط الإرشادية اللازمة لجعل المسؤولية الاجتماعية التعااضدية هي المقياس الذي يستلهمه الجميع في المستقبل .
4. وضع خطط مرحلية توجه عناية أكبر لمؤسسات سوق العمل بما في ذلك التدريب والتعليم اللازمين ، ومؤسسات سوق رأس المال بما في ذلك البنوك التجارية وصناديق التنمية وتطوير المؤسسات القانونية واتخاذ عدة تدابير وتشريعات تقلل من المخاطر والمهددات الأمنية والسياسية في هذه المناطق .
5. تأسيس صندوق محلي للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي يعمل علي بناء القدرات ومنح تكنولوجيا الإنتاج للمؤسسات والشركات المختلفة ، فضلا عن مساعدة ودعم مبادرات الأسر الصغيرة المنتجة وفتح الأبواب أمام المجموعات الرعوية والتي تسعى للاستقرار بتوفير الفرص الاقتصادية لهم باعتبارها ترفيقاً للشعور بالإبعاد وبالتالي تتولد لديهم حوافز للعمل علي استمرارية الاستقرار وعدم الاتجاه نحو العنف .
6. إنشاء مفوضية للأراضي بمناطق قبائل التماس تعرف الأرض وأعرافها وتعرف المجتمعات المحلية لخلق التوازن المطلوب ما بين احتياجات المزارعين والرعاة .
7. توظيف النفط وغيره من الثروات المعدنية من أجل التنمية وتعزيز الرعاية الصحية والأمن وخدمات التعليم والتعرف علي الحساسيات الثقافية لقبائل التماس عند تخطيط المشروعات والنقاوض حول اتفاقيات الامتياز العادلة مع شركات القطاع الخاص والشركات الأجنبية . بالإضافة ألي تقوية سياسات التشاور العام مع مجتمعات هذه المناطق وتأكيد الشفافية في تخطيط المشاريع وتنفيذها ، فضلا عن الاستفادة من هذه المشروعات في تنمية وتطوير القدرات للموارد البشرية علي مستوي هذه المناطق .
8. وضع استراتيجيات لزيادة الكفاءة وتحسين استخدام الموارد المتاحة مع العمل عل إعادة بناء وتطوير البنيات التحتية من طرق وكباري وتوفير الخدمات البيطرية والزراعية التي تساعد علي تطوير الإنتاج .
9. الإيفاء بالوعد من قبل الدولة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية والمتعلقة بتوفير فرص العمل وتدفق رأس المال والاستثمار .

5. الخاتمة

من التحديات ألتى سوف تواجه توسيع مظلة التداخل في النشاط الاقتصادي بين قبائل التماس المختلفة هي مشكلة التمويل وتوفير الإرادة السياسية ، فالتحولات الاقتصادية لا يمكن أن تتم من خلال عملية ميكانيكية لا تأخذ في الحسبان البعد السياسي والاجتماعي والشعبي في هذه المناطق .فقد تتباين التوقعات بشأن منافع التعاون بين المكونات القبلية في التماس وحتى تصبح هذه التوقعات مؤدية لمنفعة كل المجتمعات فإن الأمر يتطلب الثقة والاطمئنان المتبادلين بين تلك القبائل وهذه العملية تتطلب جهودا مضمينة من القيادات والمؤسسات المختلفة . والتلازم بين التعايش السلمي والتنمية هام لتحقيق التطور الاقتصادي في هذه المناطق فلا بد من أن تقوم

المشروعات التنموية والاقتصادية علي خطط تأخذ في الاعتبار الحقائق التاريخية لاقتصاديات هذه المجتمعات بمكوناتها المختلفة وتعمل هذه المشروعات علي تحقيق درجة من الثقة والتبادل الإنتاجي ولا يتحقق ذلك إلا بتوفر الإرادة الحرة المشتركة والتفاهم حول الأهداف والمصالح الاقتصادية بين القبائل المختلفة بمناطق التماس من جهة والدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى .

المراجع

1. سيد أحمد علي عثمان ، دارفور والحق المر ، الدار العربية للنشر ، القاهرة ، 2007م ، ص 55 .
2. أحمد عبد القادر أرباب ، مضارب ومشارب قبائل جهينة وبنو مخزوم وحلفائهم في جمهورية السودان وتشاد ، شركة مطابع السودان للعملة الموحدة ، الخرطوم ، 2002م ، ص 151 .
3. عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والإنسان في السودان ، الجزء الثاني ، شركة أفرو للطباعة والتغليف ، الخرطوم ، 1996م ، ص 967 .
4. أحمد محمد علي أحمد ، القبائل العربية الأخرى في السودان ، مطبعة أرو ، الخرطوم ، 2008م .
5. محمد هارون كافي ، جبال النوبة السلام والتنمية ، مجلة دراسات السلام ، جامعة الدلنج ، العدد الثاني ، يناير 2000م ، ص 11 .
6. عمر عوض الله ، الولايات السودانية . مطابع العملة السودانية ، الخرطوم ، 2000م ، ص 113 .
7. محمد سليمان محمد ، السودان حرب الموارد والهوية . كمبردج للنشر ، لندن ، 2002م ، ص 39 .
8. عبد الحليم خلف الله عبد الكريم ، اتفاقية وقف إطلاق النار بجبال النوبة وأثرها علي قضية الحرب والسلام في السودان ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الزعيم الأزهرى ، 2005م ، ص 211 .
9. مريم بشري آدم ، الصراع حول أبيي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهرى ، 2008م ، ص 11 .
10. أحمد عبد الله آدم ، أصول البقارة والدينكا ، معامل التصوير الملون -الخرطوم - 1984م- ص 117 .
11. عبد الله ميرغني صالح ، أثر التنمية علي التعايش السلمي والاستقرار في السودان (دراسة حالة منطقة جبال النوبة 1985 ، 2010) رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الزعيم الأزهرى - 2010 .
12. بريمة محمد أحمد آدم ، أبناء التماس إلي أين sudaneseonline.com
13. عمر سليمان قادم ، أبيي النزاع بين المسيريه والدينكا ، مجلة دراسات السلام . ص 61 .
14. عبد القفار محمد احمد وآخرون - دارفور إقليم العذاب - ترجمة محمد علي جادين - منشورات رواق ، جامعة بيرغن - هولندا ، 2006م ص 65 .
15. آلان جيرسون ونات كوليتا - خصخصة السلام من النزاع إلي الأمن . ترجمة أسعد حليم ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 2004م .